الكرملين يدعو إلى «ضبط النفس» إثر تصعيد بيونغ يانغ

كوريا الشمالية: الجيش في «جهوزية كاملة» للتحرك ضد الجنوب

عواصم – «وكالات»: أفادت وسائل إعلام كورية شمالية رسمية أمس الثلاثاء، أن جيش البلاد في جهوزية كاملة للتحرك ضد كوريا الجنوبية، في تصعيد جديد اللهجة في شبه الجزيرة الكورية.

ومنذ مطلع الشهر، كثفت بيونغ يانغ الإدانات اللاذعة إزاء جارتها وخصوصاً ضد المنشقين الكوريين الشماليين الذين يرسلون من الجنوب منشورات دعائية عبر المنطقة المنزوعة السلاح إلى الشمال.

والأسبوع الماضي أعلن النظام الكوري الشمالي عن قطع قنوات الاتصال السياسية والعسكرية مع «العدو» الكوري الجنوبي، والمنشورات التي غالباً ما تعلق على بالونات تصل إلى الأراضي الكورية الشمالية أو توضع في زجاجات في النهر الحدودي، تتضمن عادة انتقادات لأداء الزعيم كيم جون أون في مجال حقوق الإنسان أو طموحاته النووية.

ويرى بعض الخبراء أن بيونغ يانغ تسعى إلى التسبب بأزمة مع سيؤول، في وقت لا تزال فيه المفاوضات حول الملف النووي مع واشنطن متوقفة.

وقالت هيئة أركان الجيش الشعبي الكوري اليوم إنها «تعمل على خطة تحرك لتحويل خط الجبهة إلى قلعة»، كما نقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية. وهذا يمكن أن يشمل خصوصاً إعادة احتلال مناطق تم نزع السلاح فيها بموجب اتفاق بين الكوريتين.

وتشتبه وسائل إعلام كورية جنوبية بأن ذلك قد يعني إعادة نصب مراكز مراقبة كان الجاران قررا إزالتها في 2018 لخفض التوتر. ويخطط الجيش الكوري الشمالي أيضاً لإرسال منشورات «على نطاق واسع» إلى كوريا الجنوبية، بحسب البيان.

تقارير إخبارية تظهر تفجير كوريا الشمالية مكتب الاتصال

وحض الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي-اين مهندس التقارب عام 2018، أمس الإثنين، الشمال على عدم ترك نافذة الحوار مغلقة.

ومنذ احتجاجات الشمال على إرسال منشورات من الجنوب، أطلقت سيؤول ملاحقات قضائية بحق مجموعتين من المنشقين الكوريين الشماليين بتهمة إرسال هذه العناصر الدعائية من الجانب الآخر من الحدود.

وانتهت الحرب الكورية (1950-1953) بهدنة وليس اتفاق سلام، ما يعني أن البلدين الجارين لا يزالان عملياً في حالة حرب.

كما أعلنت متحدثة باسم وزارة الوحدة الكورية الجنوبية أمس الثلاثاء أن كوريا الشمالية فجرت مكتب للاتصال بين الكوريتين في مدينة كايسونج الحدودية.

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء عن الوزارة القول إن الانفجار وقع الساعة الثانية وتسعة واربعين دقيقة ظهر اليوم بالتوقيت المحلي.

وقالت مصادر عسكرية في وقت سابق إنه شوهدت أعمدة دخان وسُمع دوي انفجار صادر من البلدة الحدودية.

وكانت كيم يو جونج، الشقيقة الصغرى ذات النفوذ للزعيم الكوري الشمالي قد هددت أنها سوف تتخذ إجراءات انتقامية ضد كوريا الجنوبية لإخفاقها في وقف المنشقين من إرسال منشورات معادية لبيونج يانج جوا عبر الحدود.

ويشار إلى أنه جرى تدشين المكتب في سبتمبر 2018 لتسهيل التبادل والتعاون بين الكوريتين في ظل مناخ تصالحي بعد مباحثات بين زعيمي الدولتين.

وعلقت الكوريتان عمل المكتب منذ مطلع يناير الماضي بسبب مخاوف بشأن تفشي فيروس كورونا.

من ناحية أخرى دعا الكرملين أمس الثلاثاء إلى ضبط النفس، وسط تصعيد حاد للتوتر بعد أن فجرت كوريا الشمالية مكتب اتصال قرب حدودها مع كوريا الجنوبية.

وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين للصحافيين «هذا مصدر قلق ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس»، مضيفاً أن روسيا ستراقب الوضع من كثب.

ترامب يهدد بولتون بـ «مشكلات جنائية» إذا نشر كتاباً ينتقد الرئيس بشدة

الرئيس الأميركي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن مستشاره السابق للأمن القومي جون بولتون، قد يواجه «مشكلة جنائية» إذا لم يوقف نشر كتاب ينتقد الرئيس بشدة.

أضاف ترامب في تصريحات للصحفيين من البيت الأبيض الإثنين إن بولتون «سينتهك القانون» لأن المحادثات مع الرئيس «سرية للغاية».

وذكر النائب العام وليام بار للصحفيين أن الكتاب لم يمر «بعملية» لمراجعة المواد السرية.

وستصور مذكرات بولتون، المقرر نشرها يوم 23 يونيو، الرئيس على أنه «مدمن للفوضى» ، وفقا لدعاية للكتاب كتبتها شركة سيمون وشوستر، التي ستنشر الكتاب.

وعمل بولتون مستشارا بارزا لترامب على مدار أكثر من عام وتم تسليط الضوء عليه خلال مسألة اتهام ترامب بالتقصير.

من ناحية أخرى ذكر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أنه سيوقع أمرا تنفيذيا لإصلاح الشرطة وسيعقد مؤتمرا صحافيا حول ذلك، وذلك بعد عدة أسابيع من احتجاجات عمت أرجاء البلاد عقب وفاة الأمريكي الأسود جورج فلويد على إثر تعامل شرطة منيابوليس العنيف معه.

وقال ترامب كذلك في تعليقات للصحافيين إن «إطلاق الشرطة النار على رجل أسود في أتلانتا كان بمثابة موقف رهيب ومقلق للغاية».

وأقيل ضابط شرطة من أتلانتا واستقال قائد شرطتها بعد مقتل ريشارد بروكس ليل الجمعة.

ولم تكشف تفاصيل الأمر التنفيذي لإصلاح الشرطة.

ويعمل الديمقراطيون والجمهوريون في الكونغرس على مقترحين منفصلين في هذه القضية.

تمات

عقد الجلسات

واوضح انه فيما يتعلق باجتماعات اللجان البرلمانية فهناك آراء وجيهة كثيرة ، انه في حالة الضرورة من الممكن عقد اجتماعات اللجان باشتراطات مختلفة عن الجلسة العامة ، سواء دستوريا أو لائحيا أو واقعيا لذلك عقدت بعض اللجان اجتماعات «عن بعد».

وذكر انه فيما يتعلق بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، فقد تم تكليف مجموعة من النواب القانونيين خلال أحد الاجتماعات اقتراح صيغ معينة بشأنها.

واكد الغانم استعداده للتعديلات التي سيتم تقديمها في اي وقت ، قائلا «لدي أكثر من صيغة لتقديمها في الجلسة المقبلة ، ونترك الأمر لمجلس الأمة».

من جهته شدد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، على ضرورة استمرار تعاون مجلس الأمة مع الحكومة في تكريس الالتزام بالإرشادات الصحية ووضع الصحة العامة في الاعتبار الأول ، داعيا مجلس الأمة إلى عقد جلسات عبر الاتصال المرئي ، وفي حال تعذر ذلك يتم عقد جلسات خاصة محددة الموضوع والزمن.

وقال سموه إن «الهدف من الرسالة الاستمرار في التعاون والالتزام بالإرشادات الصحية، فالصحة العامة أولا وإذا تعذر عقد جلسات مجلس الأمة عبر الاتصال المرئي يجب عقد جلسات خاصة مع الالتزام بتحديد الموضوع والزمن بحيث يتم إنجاز المطلوب منا خلال ساعتين أو ثلاث ساعات».

اضاف : «المطلوب ان يتم عقد جلسات مختصرة الوقت قدر الإمكان ، مع الالتزام بتطبيق كل الإرشادات الصحية حتى يكون مجلس الأمة ، والحكومة قدوة في تكريس الالتزام بالإجراءات والإرشادات الصحية».

وتابع سمو رئيس الوزراء : «دعوتي أكن صريحا معكم تركيزي حاليا على أعداد الأسرة في المستشفيات المخصصة للمصابين ولمن هم في العناية المركزة وأجهزة التنفس ، التي بالإمكان توفيرها وكيفية الحفاظ على عطاء الطاقم الطبي وتماسكه والأجهزة الوقائية للأطباء والممرضين وتجاوز الأزمة الصحية بأقل ضرر».

وأفاد «أنا كقائد للفريق الحكومي أضع أمام عيني مسؤوليتي أمام ربي ثم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ،عندما قال لي إن أرواح الناس برقبتكم ، تلك المسؤولية التي نشترك فيها مع مجلس الأمة تجاه بلدنا في تقليل الضرر قدر الإمكان».

وأكد سموه أن دستور دولة الكويت واللائحة الداخلية لمجلس الأمة يحددان عمل مجلس الأمة ، «لكن نقول لدينا ظروف وقتية تزول بانقضاء الأسباب» ، مشيرا إلى أن الحكومة «لا تملك تعطيل جلسات مجلس الأمة أو تعطيل أي أمر دستوري لكن تملك التشاور مع مجلس الأمة».

واستطرد قائلا : «لا زلنا حتى الساعة 11 ظهرا نناقش بندا واحدا وفي حال انتقلنا إلى بند الاستجوابات قد نستمر حتى الساعة 12 ليلا».

وقال سموه : «وصلنا إلى مجلس الأمة الساعة التاسعة صباحا ولا نعلم متى سنخرج منه ، يجب أن نكون قدوة لمن طبقنا عليهم حجر التجول الشامل وبقوا في منازلهم لمدة 20 يوما ، وقاموا بتقبل القرار وحتى الآن يتم تطبيق حظر التجول الجزئي والإرشادات تقضي بعدم المخالطة والالتزام بالتباعد».

ودعا سمو الشيخ صباح الخالد إلى الندرج في عودة عقد جلسات مجلس الأمة بالتزامن مع خطة عودة البلاد إلى الحياة الطبيعية تدريجيا ، مضيفا «لا أن تصل مدة انعقاد الجلسة 12 أو 14 ساعة فنحن لا نعلم متى سنخرج اليوم».

وتساءل سموه «هل هذا المطلوب منا الآن بعد التعاون بين مجلس الأمة والحكومة يتم عقد جلسة في قاعة بأعداد أكبر مما يجب أن تكون عليه لساعات طويلة.. لا نود أن تكون الأمور على هذا النحو يجب ألا ننقطع عن العمل بشرط الالتزام بساعات معينة والتدرج في ساعات انعقاد الجلسات».

وذكر أن الرسالة تأتي في سياق الأربعة أشهر الماضية التي تعاون الجميع خلالها بالإرشادات الصحية في كل القرارات الحاسمة والصعبة ما أدى إلى تسهيل الوضع مشيرا إلى قرارات تعطيل الدراسة وإغلاق المطار وتعطيل الدوائر الحكومية وإصدار قرارات حظر التجول الجزئي والشامل وإغلاق المساجد.

وأوضح أن «دولة الكويت لم تصل إلى المنطقة الآمنة في مواجهة فيروس كورونا» بعد مشيرا إلى احصائيات السلطات الصحية في البلاد حيث بلغت الإصابات بفيروس كورونا حتى الآن ما يقارب 37 ألف إصابة والوفيات ما يقارب 300 حالة وفاة.

وبين أن اشغال أسرة العناية المركزة تبلغ نسبة 44 بالمئة ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار وضرورة استكمال العمل بذات النفس والروح والعطاء خلال الفترة المقبلة.

وذكر سموه أن برلمانات العالم من دول الخليج العربي إلى أكبر الدول في أوروبا ، حسب اللوائح والأنظمة لديها ، خصصت اجتماعات مرئية وقامت بتقليل أعداد حضور النواب وزمن الانعقاد إضافة إلى التقليل من الوقت الذي يقوم النائب فيه بتوجيه الأسئلة البرلمانية للوزير إضافة إلى رد الوزير عليه وجميع ذلك إجراءات وقتية تزول بانقضاء السبب.

وأوضح أن دولة الكويت تعاملت بشكل إيجابي مع الأزمة الصحية ، مشيرا في الوقت ذاته إلى «الاسترخاء الذي حصل وعدم التقيد خلال العشر الأواخر من شهر رمضان».

أضاف «تلاحظون ارتفاع أعداد إصابات المواطنين وذلك نتيجة عدم التقيد بالإرشادات والتعليمات والتباعد إضافة إلى القيام بالمخالطة واعتراف بعضهم بأنهم كانوا يقومون بأداء صلاة التراويح والقيام في سراديب ودواوين وهذه نتائج ذلك».

وأفاد سموه «نحن الآن في الأسبوع الثالث ، والنسبة العالية من الإصابات هي للمواطنين نتيجة لعدم التقيد».

وأشار إلى أن مجلس الوزراء وضع دليلا ارشاديا حول المطلوب من الجميع ، للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة عودة الحياة الطبيعية تدريجيا في البلاد التي ستبدأ الأسبوع المقبل ، مشددا على ضرورة تحقيق خمسة شروط لتجاوز المرحلة الأولى.

وبين أن «التعاون في هذا الأمر بغاية الأهمية فالحكومة تعول بشكل كبير على استمرار التعاون والتقيد بالإرشادات» ، معربا عن «قلق الحكومة من ارتفاع أعداد إصابات المواطنين بالآونة الأخيرة كما يهمها أمر المقيمين كذلك ، وقيام الجميع بواجبهم لتخفيف الضرر والوصول للمنطقة الآمنة سويا».

وقال سموه : «لا أنكر دور مجلس الأمة الكبير وتعاونه مع الحكومة ، فأنا دائما أوجه الشكر بكل لقاء لي مع رئيس ونواب مجلس الأمة على دورهم وتعاونهم معنا ، ويجب الاستمرار في المحافظة على ذلك».

المجلس يجدد

مستحق ، بسبب تعريض 700 ألف طالب للخطر في ظل الأوضاع الصحية الراهنة، معتبرًا أنه «قتل طموح طلبة الصف الثاني عشر من خلال القرارات التي اتخذها».

وانتقد الكندري خلال مرافعته قرارات الوزير تجاه الملف التربوي ، وعدم امتلاكه استراتيجية واضحة المعالم للعملية التعليمية ، وغياب الخطط التربوية ، وعدم جاهزية الترتيبات الفنية وغيرها مثل المنصة التربوية أو التعليم عن بعد.

وبين أن الوزير عقد منذ 3 مارس الماضي حتى الآن 17 اجتماعًا مع القياديين ولم يخرج بأي نتيجة تذكر ، أو استراتيجية واضحة المعالم أو تعديل المناهج أو اختصارها أو التعليم الإلكتروني أو غير ذلك.

وقال الكندري إن أي إصابة تطول الطلبة سوف يتم تحميل الحكومة المسؤولية كاملة، متسائلا : هل نسق الوزير الحربي مع وزير الصحة لضمان سلامة الطلبة؟

واعتبر أن المنصة الإلكترونية التي أعلن عنها الوزير تجارية وغير آمنة وتفتقد للمعايير الفنية ، ولم تتحمل ضغط الدخول عليها وبالتالي لا تعمل.

وأكد أن الدستور يكفل للطلبة التعليم المجاني، فهل وفر وزير التربية أجهزة لابتوب للطلبة؟ مطالبًا بإصلاح المنظومة التعليمية.

وتساءل الكندري هل يعقل أن الحكومة بميزانياتها الضخمة لا تستطيع تنفيذ التعليم عن بعد على عكس المدارس الخاصة وهل يعقل أن تمتلك مدرسة خاصة ما لا تمتلكه الحكومة؟.

من جهته أكد وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي أن صحيفة الاستجواب قائمة على افتراضات ، والمحاور غير واضحة الرؤية والأهداف وفيها تدخل صارخ في أعمال السلطة التنفيذية.

وقال الحربي في مرافعته خلال الاستجواب المقدم من النائب فيصل الكندري أن المستجوب جانبه الصواب في بعض الامور ، لأن القرار التربوي ليس فرديا لكنه قرار مصيري.

أضاف انه في 15 يوليو ستعيد الوزارة النظر في خطتها التعليمية ، مشيرا إلى أن بعض الدول تختلف طبيعة الدراسة فيها وبعض الدول لا تضع النسب شرطا، وذكر انه منذ شهر مارس الماضي أكد أن كل الخيارات متاحة.

وأشار إلى أن إجمالي الراسبين في الصف العاشر 20949 طالبا ، وفي الحادي عشر 10467 ، ولدينا 13567 راسبا في الثاني عشر ، وغيرهم في المنازل 1687 طالبا ليصل الإجمالي الى 46800 طالب سيتضررون لو تم إنهاء العام الدراسي .

وقال إن اجمالي الطلبة الراسبين 46 الف و800 طالب ، منهم 4600 طالب وطالبه راسب بسبب درجة او درجتين .

ولفت إلى أن وجود طلبة لديهم اعذار طبيه عددهم 6 الاف و اربعة طلاب وهناك 2815 طالبا محروما ن نتيجة مخالفه او تاخر عن اختبار او محاوله غش.

وأكد أن قضيه انهاء العام الدراسي ليست قضيه سهلة ، وكان بإمكاني قبول الانهاء كونه يحظى بقبول شعبي لكن هذه مسئوليه سيحاسبني الله عليها «لأني ساضر 92 الف طالب ما بين راسب أو يرغب في تحسين مجموعه بجرة قلم».

وبين الوزير أن تحمله النقد والهجوم ليس عنادا ، لكن القرار يعتمد بشكل اساسي على عدم المغامرة بصحة الطلبة وهذا هاجس كبير.

وشدد الوزير على أنه لم يماطل في انهاء العام الدراسي مشيرا إلى أن قراره من البداية كان واضحا ، ولم تكن هناك مماطلة كما أن الخيارات موجودة والخطط موجودة .

وبين أن معظم المدارس الخاصة تتبع أنظمة تعليم تنتهي في شهر ابريل، لكن هناك 6 مدارس طالبت بزيادة المصاريف وخالفت توجيهات الوزارة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة .

وأوضح وزير التربية أنه بالنسبة لخطة العمل كان هناك تدرج والمرحلة الاولى كانت احترازية بدأت في 12 مارس الماضي ، على ان تتبعها خطوات وخطط لاحقة واهمها الخطة الاساسية ببرمجة العام الدراسي، كما تم اختصار المنهج كي لا يتعدى ٥ أسابيع .

وبين الوزير أن قضية التعليم عن بعد قضية شائكة ، حيث توجد اختلالات فنية في بوابة الوزارة .

وقال إن الوزارة أنشأت منصة تربوية مخصصة للصف 12 وتم الإعلان عنها قبل تقديم الاستجواب ، وتم تسجيل 734 حالة فيها ، والمنصة بها اكثر من 81 الف سؤال و اكثر من ٤ آلاف معلم وبحسب قرار مجلس الوزراء فهي اختيارية .

وأشار إلى موضوع اغلاق الوزارة لأن كل الأعمال كانت معطلة وكانت هناك واقعة حصلت في الوزارة واحد العاملين توفاه الله .

وأفاد الحربي أن كل ما مضى هو 5 في المئة فقط من التحديات والتحدي الأكبر هو بعد زوال هذه الغمة حيث يوجد 700 الف طالب و300 الف معلم وبالتالي هناك مليون تقريبا على الوزارة أن تتعامل معهم .

وقال :« نحن نستطيع تحريك العام الدراسي من جديد بفضل جهود زملائي في الوزارة».

وأوضح الوزير أنه بالنسبة للتعليم العالي هناك خطة تنسيق مع المكاتب الثقافية ، وتم مراعاة الحقوق المادية للطلبة مع استثناء المواد في التعليم الالكتروني وتاجيل الأقساط .

أضاف أن جامعة الكويت اتخذت خطوة واضحة تمثلت بالتعليم عن بعد وتم حلها بشكل قانوني وقدموا مشورات قيمة وتم تفعيل خطة الطلبة المتعثرين دراسيًا .

وأشار إلى أنه بسبب هذه الأزمة وتداعياتها عطلت الوزارة مركز الكفايات بناء على توصيات البنك الدولي وتم وقفه من قبل مجلس الوزراء وحينها كنت وكيل الوزراء .

وأكد الوزير أن المنصة سوف تعمل على كل الأجهزة ، ومن ليس لديه جهاز لابنه تم تجهيز المدارس له .

وقال : إن الكويت تختلف عن دول الخليج لان نظام الدرجات يختلف من دولة واخرى ، وخطة الوزارة التي عليها جميع وزراء التربية في الخليج وحتى ليبيا وابلغت سمو الرئيس بذلك بان وزراء الدول الاخرى يريدون الاستفادة من خطتنا التربوية.

وبين الحربي أن خطة التعليم عن بعد انطلقت لطلبة الصف 12 بسبب حساسيته وانهاء العام الدراسي لان مستقبلهم يقف على هذا الجانب، وتم استحداث خطة خاصة للتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني مع تقييم المتعلم والمعلم وفق ضوابط.

أضاف : «نحن في ظرف استثنائي يتطلب قرارات استثنائية وسيكون في المنصة فصول افتراضية ومؤشر لمستويات الطلبة وستكون لدينا اختبارات وواجبات الكترونية».

وزير الداخلية

والتي وافق عليها المجلس.

وأوضح الصالح أن «اسماء المتورطين بما يسمى تجارة الإقامات موجودة لدى النيابة العامة» ، مؤكداً «أن سلطات التحقيق بالداخلية ملتزمة بتدوين كل ما تلفظ به أي متهم أثناء توجيه الاتهام إليه كما جاء ، وتقوم بإحالة الملف في الفترة المنصوصة بالقانون من ذلك إلى أربعة أيام إلى النيابة العامة».

وبين أنه «في حال استجدت أي بيانات لدى النيابة العامة يتم مرة اخرى تكليف إدارة التحقيق المختصة بمباحث الإقامة عمل مزيد من التحريات» ، لافتا إلى أن النيابة العامة هي الجهة المسؤولة عن حفظ أو استبعاد أو إحالة أي اسم إلى المحكمة.

وأضاف «لن نقوم بإخفاء أو التستر على أي اسم أي كان ، فكل من يتهم ويتورط ويتعامل مع ما يسمى بتجارة الإقامات ستقوم الداخلية والجهات المعنية بمواجهته بكل الأدوات القانونية اللازمة».

وأعرب الصالح عن خالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل منتسبي الوزارة على جهودهم في خدمة كل المواطنين والمقيمين ، والحفاظ على امن واستقرار البلاد تنفيذا لواجبهم الذي اقسموا عليه.

خليل الصالح

وقال الصالح إن بند الرسائل في جلسة أمس الثلاثاء ضم أكثر من 19 رسالة ، تتعلق بأمور مهمة للشعب والوطن، ومنها الرسالة الخاصة بموضوع «كوبتيون بلا روائب» ، معتبرًا أنه أمر مؤسف أن يكون هناك أكثر من 3 آلاف مواطن بلا روائب منذ شهر فبراير الماضي ولغاية اليوم.

واستغرب أن الحكومة لا تقوم بأي إجراء لمعالجة هذه المشكلة، مؤكدًا أن على سمو رئيس مجلس الوزراء أن يقوم بمبادرة لمعالجة هذه القضية.

ولفت الصالح إلى أن قضية التركيبة السكانية تبين خطورتها بعد أزمة «كورونا» ، مشيرًا إلى اتفاق أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية مع الجانب الحكومي ، على أن تقدم الحكومة خلال أسبوعين مشروعًا بقانون متكامل لمعالجة التركيبة السكانية يتضمن أعداد الوافدين الذين سيغادرون البلد سنويًا ، وعدد الكويتيين الذين سيتم إحلالهم محل الوافدين، والفترة الزمنية المطلوبة لمعالجة التركيبة السكانية.

وبين الصالح أن لجنة تنمية الموارد البشرية ستنتظر انتهاء الأسبوعين ، وفي حال عدم ورود مشروع القانون للجنة فإن اللجنة ستبعث بكتاب تذكير إلى الحكومة ، ومن بعدها سترفع كتابًا إلى مجلس الأمة ورئيس الحكومة بأن هناك نوعًا من التباطؤ في معالجة هذه المشكلة التي تعاني منها الكويت.

في موضوع آخر قال الصالح إن القطاع الخاص أصبح طارئًا للكوادر الوطنية، ويجب وضع القوانين اللازمة لتحقيق الاستقرار الوظيفي وتفعيل دور النقابات في دعم العنصر الوطني بالقطاع الخاص.

وأفاد أن أزمة كورونا أكدت أهمية دور الجمعيات التعاونية في الكويت، لذا يجب زيادة عدد الجمعيات التعاونية والاستفادة من الأخطاء التي حصلت في تطوير القطاع التعاوني وإدارته.

وأكد ضرورة عدم قتل الروح الوطنية من خلال سوء التعامل الحكومي مع ملف مكافآت المتطوعين في أزمة «كورونا» ، ومنح المكافآت لأناس وترك آخرين، مبينًا أن المتطوعين أقدموا على خدمة بلدهم بدافع وطني وليس من أجل المكافآت، ويشهد على مواقفهم الفزو الغاشم.

«الصحة»: 527 إصابة

في حين تم تسجيل 5 حالات وفاة إثر اصابتها بالمرض ، ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 303 حالات.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند في المؤتمر الصحفي اليومي ، إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لهم.

وأوضح السند أن حالات الاصابة الـ527 السابقة تضمنت 264 مواطنين كويتيين ، و85 مقيمين من الجنسية الهندية ، و38 مقيمين من الجنسية المصرية ، و32 مقيمين من الجنسية البنغلاديشية ، وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاؤوا بواقع 168 بمنطقة الأحمدي الصحية ، و131 بمنطقةالفروانية الصحية ، و101 بمنطقة الجهراء الصحية ، و89 بمنطقة حولي الصحية ، و38 بمنطقة العاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فذكر أنها جاءت على النحو التالي: 29 في المهبولة و22 الفروانية و21 في الفحيحيل و20 في صباح السالم و18 في المنقف و16 في السالمية.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 194 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8449 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي قال ان مجموع من انهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 51 شخصا وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغت 2755 مسحة ليبلغ مجموع عدد الفحوص نحو 340142.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين بمداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة عن بلوغ عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد 19» 28206 حالات بعد تعافي 675 إصابة خلال الساعات الـ24 الماضية.